الصيغ وعلاقتها بالتركيب اللُّغوي من حيث الزمن والعمل

أ. عبد الملك المختار حسن ـ كلية التربية الزاوية ـ جامعة الزاوية

المقدمة :

الحمد لله ذي الفضل والامتنان، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للإنسان، محمّد بن عبد الله وعلى آلهِ وصحبه ومن سار على نهجه بإحسان.

أمّا بعد:

فتُعدُّ الصيغة "ملخَّصٌ شكليٌّ لطائفةٍ من الكلِمات، تقفُ عندها موقفَ العنوان من التفصيل الذي تحتهُ" [1]، وللصيغة أيضاً معانٍ متعدِّدةٍ، فهي بالإضافة إلى المعنى المعجميِّ تدلُّ على معانٍ وظيفيَّةٍ متنَوِّعةٍ، وهو ما يسمح لها بأنْ ترْتَبِط بالسياق ارتِبَاطاً وثيقاً، ولهذا كان موضوع بحثي هذا بعنوان**" الصيغ وعلاقتها بالتركيب اللغوي من حيث الزمن والعمل"** لأتناولَ فيه بعْضَ الصَيغ التي لها علاقةٌ بالجمل العربيَّة من حيث دلالتها على الزَّمن من جهة، ومن حيث إعمالها الوظيفيِّ داخل السِّياق من جهةٍ أخرى، ويشمل ذلك كلاً من: المصدر، وصيَغ المشتقات، وصِيَغ الأفعال، ولعلّ من الأسباب التي دفعتني إلى اختيار موضوع هذا البحث هو التعريف بجانبٍ من جوانب وظائف الصيغة المتنوّعة، والوقوف على أثرها الدلالي في التركيب اللغوي ومدى تفاعلها داخل السياق النحوي.

ولقد تناولت بحثي المتواضع هذا وفق إطار منهجين هما: الوصفي والتحليلي، مستعيناً بأقوال العلماء وآرائهم في كلّ جانب يتعلّق بالبحث، بغيةَ الوصول إلى نتائج قد تظفي قيمًا لغويةً على الدرس اللغوي.

وعندما بدأتُ البحث اقتضت طبيعته أنْ أقسمه إلى مبحثين صغيرين على النحو التالي:

المبحث الأوّل ـ علاقة المصدر وصيغ المشتقات بالتركيب اللغوي، وقد خصصته لدراسة المصدر المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول والصيغ المشبهة باسم الفاعل.

المبحث الثاني ـ علاقة صيغ الأفعال بالتركيب اللغوي، كالماضي والمضارع وما يقترن بهما، وأسأل الله التوفيق والسداد فكرًا وقولاً وعملاً.

المبحث الأوّل ـ علاقة المصدر وصيغ المشتقات بالتركيب اللغوي:

أوّلاً- المصدر:

المصدر هو "اسْم الحدث الجارِي على الفِعل"[2]، ويعمل عَمَل فعلهِ في موضِعَيْن:

أحدهما- إذا نابَ منابَ فِعْلِه، أي: "أنْ يكونَ نائباً منابَ الفعل، نحو: (ضرباً زيداً) فـ(زيداً) منصوبٌ بـ(ضرباً) لنيابتهِ منابَ (اضرب)"[3]، فصارَ بدلاً من فعله وورِثَ عنْه العمل، وصار الفِعل نَسياً مَنْسيّاً[4].

والثاني- عندما يُقدَّر بـ(أنْ) أو (مَا) المصدريتيْن، فتكون (أنْ) لِزمني الماضي والمستقبل، وتكون (مَا) لزمنيِ الماضي والحال، قال أبو حيَّان: "والمصدر المُنحَلُّ لحرفٍ مصدريٍّ والفِعل، فقدَّر بعضُهُم الحرف (أنْ)، وزاد بعضُهُم (ما)، و(أنْ) تُوصَلُ بالماضي والمستقبل، و(مَا) تُوصَلُ بالماضي، وبالحال"[5].

وللمصدر عند إعماله ثلاثة أحوالٍ: مُضافاً، ومجرَّداً عن الإضافة وألْ، ومُحلَّى بالألف واللاّم، غير أنَّ إعمَال المُضاف أكثر من إعْمال المُنوَّنِ، وإعمال المنوَّن أكثر من إعمال المُحلَّى، ولهذا قال ابن مالك:

بِفِعْلِـهِ المصـــــدرَ ألْحِقْ في العَمـلْ مضـــــافـاً، أو مجرَّداً، أو مع ألْ

إنْ كـانَ فعـلٌ مع أنْ أوْ مَـا يَحُـلّ محلّـهُ، ولِاسْـــم مصـــدرٍ عَمَلْ[6]

ثانياً- صِيَغ المشتقَّات:

الاسم المشتقُّ هو "ما أُخِذ من غيرِهِ، ودلَّ على ذاتٍ مع ملاحظة صِفةٍ، كعالِمٍ، وطريقٍ"[7]، وهو سبعةُ أسماءٍ عند الصرفيين، وهي اسم الفاعِل، واسم المفعول، والصفة المشبَّهَة، واسم التفضيل، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة، ولكنَّني سأتكلَّم على ما يتعلَّقُ بالبحث منها، وهو اسم الفاعِل، واسم المفعول، والصَّفَة المشبَّهَة:

أ- اسم الفاعل:

وله معانٍ وظيفيَّةٍ متعَدِّدةٍ، وقد عرَّفه النحاة بقوْلهم: "هو ما دلَّ على الحدثِ والحدُوثِ وفاعِله"[8]، ويعمل اسم الفاعِل عمَل فعلِهِ مُطلقاً إذا كان صِلةً لألْ، وإن لم يكُن كذلك فإنَّه يلزمُ العمل بشرطين:

أحدُهما- كونه دالاًّ على الحال أو الاستقبال لا على المضيِّ[9]، وإنْ دلَّ على الزَّمن الماضي فإنَّه لا يعمل؛ وذلك "لعدم جريانِهِ على الفِعل الذي هو بمعناه؛ فهو مُشبَّهٌ له معنىً لا لفظاً؛ فلا تقُول: (هذا ضاربٌ زيداً أمسِ) بل يجب إضَافتُه، فتقول هذا ضارِبُ أمسِ"[10]، قال الفرَّاء: "فإذا رأيْتَ الفِعْل فآثِر الإضافةَ فيه، تقُولُ أخوكَ أخذَ حقَّهُ، فتقولُ هاهُنا: أخوك آخِذُ حقِّه، ويقبح أنْ تقولَ: آخِذٌ حقّه، فإذا كان مستقبلاً لم يقع بعد قلت: أخوك آخِذٌ حقَّهُ عن قليلٍ: ألا ترى أنَّك لا تقول: هذا قاتِلٌ حمزةَ مُبغضاً؛ لأنَّ معناهُ ماضٍ فقبُح التنوين لأنَّه اسمٌ"[11].

والثاني- أنْ يكونَ مُعتَمِداً على نفيٍ أو استفهَامٍ أو حرْف نِداءٍ، وإذا اعتمَد على موصوفٍ فإنَّه يكون عامِلاً أيضاً، قال خالد الأزهري[12]: "والشرط الثاني اعتمادُهُ على استفهامٍ أو نفيٍ أو مخبرٍ عنْه أو موصوفٍ، أي: ذي حالٍ"[13]، والأمثلة على ذلك كثيرةٌ.

وتتبع اسم الفاعِل في العمل صيَغ المُبالَغة المحوّلة مِنْه، وهي تُستَعمل للدلالة على الكثرة والمبالغة، قال ابن هشام: "تُحوَّل صِيغَة فاعِلٍ للمبالَغة والتكثير إلى فعَّالٍ أو فَعُولٍ أو مِفعالٍ بكثرةٍ، وإلى فعيلٍ أو فَعلٍ بقِلَّةٍ، فتعمَل عملهُ بشروطه"[14]، نحو قولهم: إنَّه لمنخارٌ بوائكُها، وأمَّا العسَل فأنا شرَّابٌ، كما ذكر سيبويه[15].

ب- اسم المفعول:

وهو "ما دلَّ على حدثٍ ومَفعُوله"[16]، نحو: مشروبٌ، ومركوبٌ، ومحبوبٌ، وغيرها، إذْ لا يفترق عن اسم الفاعِل إلاَّ في الدَّلالة على الموصوف، فاسْم الفاعِل يدلُّ على صاحِب الفِعل، نحو: (قائمٍ)، واسم المفعول يدلُّ على ذاتِ المَفعُولِ كالمحمود، ويوافِقُ اسمَ الفاعِل في شُرُوط عملهِ، نحو: (هلْ هذا رجلٌ مضروبٌ أخوهُ)، وعِلَّة جَريَان اسْم المفعول على فِعلهِ هي أنَّهُ موافِقٌ لَهُ في حَرَكاتِه وسَكَناتِهِ، قال الرِّضيُّ الاستربادذيُّ: "اسْم المفعُول في العمل كاسم الفاعِل، لأنَّهُ مأخوذٌ مِنَ الفِعل وهْو جارٍ عليْه في حرَكاتِه وسكَناتِه وعدد حروفِهِ، كما كان اسْم الفاعِل، فمفعولٌ مثل: يُفعَل، كما أنَّ فاعِلاً مثل يَفعل، فالميم في مفعولٍ بدلٌ من حرف المضارعة في يفعل وخالفُواْ بين الزيادتيْنِ لْلفرق بيْن الاسم والفِعل"[17].

وأمَّا من حيث صوغِهما فاسْم المفعول يُصاغ من الفِعل المبنيِّ للمجهول، فهْو عامِلٌ عمَلهُ برفِعهِ لِمَا بَعْده، في حين أنَّ اسم الفاعِل يعمَلُ بالنَّصْبِ؛ لأنَّهُ مُصاغٌ من الفِعل المبنيِّ للمعلوم[18]

ج- الصِّفة المُشبَّهَة باسم الفاعِل:

وهي الصِّفة التي يُستَحسَن فيها أنْ تُضَافَ إلى ما يكون فاعِلاً في المعنى، نحو: حسنُ الوجهِ، طاهِرُ القلبِ[19]، وبهذا تتميَّز عن سائر المشتقَّات الأخرى، ولا تُصَاغ الصِّفة المشبَّهة إلاَّ مِن الفِعل اللاَّزم، كما تدلُّ على الزمن الحاضِر، قال ابن عقيل: "يعني أنَّ الصِّفة المشبَّهة لا تُصاغ من فِعلٍ مُتعدٍّ، فلا تقول: زيدٌ قاتِلُ الأب بكراً، تريد: قاتِلٌ أبوهُ بكراً، بل لا تصاغ إلا من فِعل لازِمٍ، نحو: طاهِر القلب وجميلُ الظاهِرِ، ولا تكون إلاَّ للحال"[20].

وأمَّا عملُها عملَ الفِعل فإنَّها "تُشارِك اسم الفاعِل في الدلالة على الحدث وفاعِله والتذكير والتثنية والجمع وشرْط الاعتماد إذا تجرَّد من ألْ"[21]، وتفترِق عنْهُ في خمسةِ أمورٍ: وهي أنَّها تُصاغ مِن الفعل المتعدِّي، وتجري مجرى الفعل في تحرُّكه وسكُونِه، وأنَّ معمولَها المنصوب لا يتقدَّمُ عليْها بخلاف اسم الفاعِل الذي يتقدَّمهُ معمولُه، وأنَّ معمولَها يكونُ سبباً، أي: أنَّهُ يتَّصِل بضمير موصوفِها لفظاً ومعنىً، وأنَّها للزَّمن الحاضِرِ الدائم[22].

المبحث الثاني ـ علاقة صيغ الأفعال بالتركيب اللغوي:

ـ صيَغ الأفعال:

يدلُّ الفعل بطبيعتِه على الحدث مقترِناً بزمنٍ معيَّنٍ، وينقسم بالنّظر إلى صيَغه إلى ماضٍ، ومضارعٍ، وأمرٍ، وقد أوضحَهُ سيبوَيْه حينما قال: "وأمَّا الفِعل فأمثلةٌ أُخِذتْ مِن لفظ أحداثِ الأسماء، وبُنيتْ لما مضَى، ولِما يكونُ ولمْ يقع، وما هو كائنٌ لمْ ينقطِع"[23].

وكما هو معلومٌ في علم الصرْف أنَّ الصيغة التي تدلُّ على الزَّمن الماضي هي (فَعَلَ)، والصيغة التي تدلُّ على الزَّمن الحاضِر هي (يَفعَلُ)، والصيغة التي تدلُّ على الطلب هي (افعَلْ)، وهذه الصيَغ –بشكلها المجرَّد- لا تكتفي وحدها عند وجودها داخل السَّياق في بعض الأحْيانِ؛ لأنَّ صيغة الماضي قد تدلُّ على المستقبل، وصيغة المضارع قد تدل على الماضي، وهو ما يحدث بحكم القرائن التي تقترِن بكلٍّ منهما، وسواءٌ أكانت لفظيَّةً أم معنويَّة.

ويُعدُّ الفعلُ ركناً مهمّاً في الجملة العربيَّة، فقد اهتمَّ النحَّاةُ بمسائِلِه منذ القِدم، غير أنَّهم لم يبحثُوا في الجملة العربيَّة من حيث أنَّها قضيَّةٌ إسناديَّةٌ وأنَّ الفعلَ طرفٌ في الإسناد إلاَّ قليلاً، ولعلَّ أقدم تعريفٍ وصلْنَا للفعل هو تعريف سيبَوَيْه الذي ذكرته سابقاً، وهو قولهُ:" وأمَّا الفعل فأمثلةٌ أُخِذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيتْ لما مضى، ولما

يكونُ ولمْ يقَع، وما هو كائنٌ لَمْ يَنقطِعْ، فأمَّا بناء ما مضى فذهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ وحُمِدَ. وأمَّا بِناء ما لم يقعْ فإنَّه قولك آمِراً: اذهَب واقتلْ واضرِبْ، ومخبراً: يَقْتُلُ ويَضرِبُ ويُقتَلُ وَيُضرَبُ. وكذلك بناءُ ما لم يَنقطع وهو كائنٌ إذا أخْبرتَ"[24].

فسيبوَيْهُ بهذا التعريف يقرُّ بأنَّ للفعل مادةً أُخِذتْ من أحداث الأسماء وهي المصادر، والتي عبَّر عنها معقِّباً:" والأحداثُ نحو الضَّربُ والقتلُ والحمدُ"[25]، وما دام الفعلُ عند سيبَوَيْه قد اشتُقَّ من لفظ الأحداث، أي: من المصادر، وبُنِيَ لمَا مضَى ولمَا يكونُ فقد اقتُرِنَ معناهُ بالزمان، فتعيَّن أنْ يدلَّ على الزمان والحدث معاً، وهو ما أوضحَهُ النحَّاةُ الذين جاءُواْ بعد سيبَوَيْه، كالزجاجيِّ الذي يرى بأنَّ الفعل "ما دلَّ على حدثٍ وزمانٍ ماضٍ أو مستقبل"[26]، والزمخشريِّ الذي يعرِّفهُ بقوله:" الفِعل ما دلَّ على حدثٍ اقتُرِنَ بزمانٍ"[27]، وقد حدَّهُ ابن الحاجب أيضاً بقوله:" الفعل ما دلَّ على معنى في نفسهِ مقترِنٌ بأحد الأزمِنة الثلاثة"[28]، فكلُّ هذه الحدود تشير إلى أنَّ الفعل يشتمِلُ على معنييْنِ في الغالب، وهما الحدث والزمن، وهو ما اصطلحهُ سيبَوَيْه - كما سلف ذكرهُ - "وعلى هذا جرَتْ الكتبُ المدرسيَّة الحديثة في تعريف الفعل، ولعلَّ في هذا تسويةً للفعل وأشبَاهِ الفعل في العمل كالمصدر واسم الفاعل ونحو ذلك، فهي دالةٌ على أحداثٍ مقترِنةٍ بزمانٍ خاصٍّ، وهذا معروفٌ مشهورٌ"[29].

وقد ربطَ النحاةُ بين صِيَغ الفعل والزمن ربطاً وثيقاً، لذلك قسَّمُوا الفعل إلى ثلاثةِ أقسامٍ:" ماض وهو ما دلَّ على الزمن الماضي، ومضارِع وهو ما دلَّ على الزمن الحاضر أو المستقبل، وجعلوا القسم الثالث وهو الأمر يدخلُ ضمنَ الدلالة على زمن المستقبل"[30]، وبتقسيمِهم هذا رأَوْا أنَّ الأزمان ثلاثةٌ: ماضٍ، وحاضرٌ، ومستقبلٌ، كقول الزجاجيِّ:" الأفعال ثلاثةٌ: فعلٌ ماضٍ، وفعلٌ مستقبلٌ، وفعلٌ في الحال يسمَّى الدَّائم"[31]، بل ذهب ابن يعيش إلى تفسير الزمنَ اللُّغوي بالوقت في الواقع خارج اللُّغة، حين قسَّم الفعل على أساس تقسيم الزمن الفلسفيِّ وهو المحدَّد بواسطة دوران الفلك، فقال:" لمَّا كانت الأفعالُ مساوِقةً للزمان، والزمان منْ مقوِّمات الأفعال توجَدُ عند وجودِهِ وتنعدم بعدمِهِ انقسمتْ بأقسام الزمان، ولمَّا كان الزمان ثلاثةً: ماضٍ وحاضرٌ ومستقبَلٌ، وذلك مِن قبل أنَّ الأزمنة حركات الفلك، فمنها حركةٌ مضَتْ ومنها حركةٌ لم تأتِ بعد، ومنها حركةٌ تفصل بين الماضِية والآتية كانتْ الأفعال كذلك ماضٍ ومستقبلٌ وحاضرٌ"[32]، فابن يعيش يجعلُ الفكرةَ الفلسفيَّة أساساً لتقسيم الفعل العربيِّ إلى ماضٍ، وحاضرٍ، ومستقبلٍ، والدلالة الزمنيَّة للأفعال قد تكون مباشِرةً من خلال إشارة صيَغها إلى دلالةٍ

بعيْنِها، فتكون عندئذٍ صَيغٌ للماضِي والحاضِر والمستقبل، وقد تكون دلالةً غيْر مباشِرةٍ وذلك باستخدام الأفعال في تغايُرِ صِيغَها، كاستخدام صيَغ الحال للماضي، وصيَغ الماضي للمستقبل، ويتوقَّفُ تحديد هذه الدلالة على السِّياقَ الذي ترِد فيه؛ لذا انتقد علماء اللُّغة المحدثُونَ النحَّاةَ القُدامى في دراستهم للفعل " على أساس تقسيم الزمن الفلسفيِّ إلى ماضٍ، وحاضِرٍ، ومستقبلٍ، وخصُّواْ كُلَّ زمنٍ بصيغةٍ معيَّنَةٍ هو معناهَا في حالة الانفراد والتساوُقِ على السواء"[33]، فالنحاة في رأي المحدثينَ لم يُحسنُواْ النَّظر في تقسيمات الزَّمن في السِّياقَ العربيِّ على أنَّهُم لم يُدْركوا طبيعَة الفرق بين مقرِّراتِ النِّظام ومطالِبَ السياق[34]، "فالأفعالُ مجرَّد صيَغٍ وألفاظٍ تدلُّ على زمنٍ ما، هو جزءٌ من معنى الصيغة لا على زمنٍ معيَّنٍ، وأنَّ السِّياقَ أو الظروف القوليَّة بقرائنها اللَّفظيَّة والحاليَّة هي التي تُعِين الدلالةَ وترشِّحُهَا لزمنٍ بعيْنه"[35]، وعليْه فقد قسَّم علماء اللُّغة المُحدثون الزمن إلى نوْعين، هما:

- الزمن الصَّرفي: وهو ما دلَّتْ عليْه الصيَغُ المُفردة خارج السياق.
- الزمن النحْويّ: وهو الذي تدلُّ عليْه صيَغ الفعل داخل السِّياق، أو هو الذي تحدِّدهُ القرينة الحاليَّة أو المقاليَّة[36].

ولِلْموازنة بين الزمن الصرفيِّ والزمن النحْويِّ فإنَّ" مجالَ النَّظرِ في الزمن النَّحوي هو السياق وليس الصيغة المفردة، وبناء الجملة العربيَّة هو أخصبُ مجالٍ لهذا النَّظر، بينما لا يكون مجالُ النَّظر في الزمن الصرفيِّ إلاَّ الصيغة منفردة خارِج السياق"[37]، ومن هنا يمكن القولُ إنَّ الزمن في السِّياقَ يختلف عمَّا يكون للزمن في الصيغة؛ وذلك لأنَّ الزمن الصرفيِّ وظيفة الصيغة، في حين أنَّ الزمن النحْويِّ وضيفة السِّياق تحدِّدهُ القرائن المقاليَّة أو الحاليَّة[38]، وقد لاحَظَ المحدثون هذا عندما رأَوْا أنَّ أبنيةَ الفعل كبناء (فَعَلَ) وبناء (يَفعَلُ) ونحويْهما لا يمكنُ أنْ يدُلاَّ على الزمان بأقسامِهِ وحدوده ودقائقهِ؛ وإنَّما يحصلُ ذلك من بناء الجملة، فقد تشتمِل على زياداتٍ تعينُ الفعل على تقرير الزمان في حدودٍ واضحةٍ[39]؛ ولذلك نُلاحظ أنَّ القرآن الكريم كثيراً ما يخرجُ عن النَّمْط المألوف للُّغة من حيثُ التصرُّف في أزمنة الفعل، مثل التعبير عن الحدث الماضي بصيَغ المضارع، والتعبير عن الحدث المستقبل بصيَغ الماضي ، وغالبًا لا تتمّ دراسة هذا الجانب من الدرس اللّغوي بين صيَغ الأفعال من الناحية الصرفيَّةُ، وإنَّما يمكن تناوله من الناحية النحْويَّة، وذلك من حيث دلالة الزمن النحويِّ التي وردتْ في السِّياقَ ـ كما سبقت الإشارةُ إليْه ـ وهو ما يمثِّل جانباً مهمّاً من جوانب الدلالة النحوية،

ويمكن تحديد القرائن التي تقترن بالفعل الماضي فتخلصه إلى المستقبل، وتقترن بالفعل المضارع فيدل على الزمن الماضي على النحو التالي:

أ- قرائن دلالة الفعل الماضي على الاستقبال:

يرى النُّحَاة أنَّ صيغة الفعل الماضي في الجملة العربيَّة إذا دخلت عليها بعض الحروف والأدوات التي تعرف بـ(القرائن) فإنَّها تفيدهُ دلالةَ الاستقبال، ولعلَّ منها ما يلي:

1- دخول إحدى أدوات الشرط وبالأخص (إنْ) و(إذا)، مثل قوله تعالى: [وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا][40]، وقوله تعالى: [فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ][41]، [إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ][42].

2- دلالة الفعل الماضي على الطلب، وذلك كالدعاء، نحو: "غَفَر اللهُ لَك، وعَزَمتُ عليكَ إلاَّ فعلتَ، أو لمَّا فعلتَ"[43].

3- إذا اقتضى الفعل الماضي أمراً، نحو قوله تعالى: [إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ][44].

4- دلالتُهُ على الوعد والوعِيد، وأكثرُهُ في القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: [وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ][45]، وقوله تعالى: [وَسِيقَ الَّذينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الجَنَّةِ زُمَراً][46].

5- وقوع الفِعل الماضِي بعد (حيْث) أو(كلَّما)، وذلك نحو قوله جلَّ شأنُهُ: [وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ المَسْجِدِ الحَرَامِ][47]، وقوله تعالى: [كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُوداً غَيْرَهَا][48].

ب- قرائن دلالة الفعل المضارع على الماضي:

تدخل أيضاً بعض القرائن على صيغة الفعل المضارع فتفيدهُ دلالة الزَّمن الماضي، وذلك على النحو الآتي:

1- دخول أداتي النَّفي (لمَّا ولَمْ) على صيغة المضارِع، قال أبو حيَّان الأندلسيّ: "وينصرِفُ معنى المضارع إلى الماضي بـ(لمْ) و(لمَّا)" [49]، نحو:(لم يذهبْ عليٌّ) ، وقوله تعالى: [وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ][50].

2- دخول (لَوْ) الشرطيَّة: فقد ذكر ابن عَقيلٍ انَّه لا يليها في الغالب إلاَّ ما كان ماضياً في المعنى، وإنْ وقع بعدها فعلٌ مضارِعٌ فإنَّها تَقلِب معناهُ إلى الزمن الماضِي[51]، كما في قوله تعالى: [وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَابَّةٍ][52].

3- إذا دخلتْ عليْه (إذْ)، نحو قوله تعالى: [وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا][53].

4- وقوع الفِعل المضارع بعد (ربّما): وذلك لاختصاصِها بالفعل الماضي، وعند دخولها على الفعل المضارِع فإنَّها تصرِفُهُ إلى المضيّ[54]، كما في قوله عزَّ وجلَّ: [رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ][55].

5- إذا دخلتْ عليه (قد) التقليليَّة: كما في قول الشاعر:
قد أترُكُ القِرْنَ مُصفرّاً أنامِلُهُ[56]

6- حكاية الحال الماضية: والمقصود منها أنْ يُعبَّر عن الحدث الذي وقع في الماضي بما يدلُّ على الحاضِر استحضاراً لهُ في الذهن، أي: كأنَّه مشاهَدٌ حالة إخباره[57]، ولعلَّ مِن شواهِدِهِ قوله تعالى: [قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ][58]، وكذا قوله تعالى: [ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ][59].

الخاتمة:

وبعد:

فقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

- أثبتت صيغ المشتقات والمصدر تعلقها الوطيد بالتراكيب اللغوية المختلفة، غير أنَّها في كل ذلك لم تخرج عن عملها عمل أفعالها بشروط وضوابط مختلفة، فالمصدر عند إعماله يجب أن ينوب مناب فعله وأن يؤول عند اقتران الحروف المصدرية مع الفعل، كما أن المشتقات الوصفية عملت عمل الفعل بضوابط متقاربة، فاسم الفاعل لا يختلف عن اسم المفعول إلا في الدلالة عن الموصوف، والصفة المشبهة باسم الفاعل تتميز عن اسم الفاعل بالدلالة على الزمن الحاضر وعدم تقدم معمولها عليها.
- إنَّ زمن الفعل في السياق يختلف عمّا يكون للزمن في الصيغة؛ كون الزمن الصرفي هو وظيفة الصيغة المنعزلة خارج التركيب اللغوي، في حين أنَّ الزمن النحوي يبقى وظيفة السياق تحدده القرائن المقالية أو الحالية، وهو ما لاحظه علماء اللغة المحدثون.
- أبنية التراكيب اللغوية هي أخصب مجال للنظر في طبيعة أبنية الصيغ ووظائفها المختلفة، ولهذا كشف علماء اللغة عن الفروق الدقيقة بين الصيغ عند إعمالها وتفاعلها داخل السياق.

الهوامش البحث:

(1) مناهج البحث في اللُّغة، تمام حسَّان: ص207، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985م.
(2) شرح الرِّضي على كافية ابن الحاجب، رضيُّ الدين الاستراباذي: 371/4، تح عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000م: 371/4.
(3) شرح ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل): 40/2، تح د محمّد قناوى ود محمّد محمَّد خليفة، مكتبة الجامعة الأزهريَّة، القاهرة، 1973م.
(4) يُنظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدِّين السيوطيِّ: 76/5، تح عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، بيروت، 2001م.
(5) إرْتشاف الضرْب من لسان العرب، أبو حيَّان الأندلسي: 2253/5، تح د رجب عثمان محمَّد ود رمضان عبدالتوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1997م.
(6) شرح ابن عقيل على الألفيَّة: 40/2.
(7) شذا العَرف في فنِّ الصرْف، أحمد الحملاوي: ص68.
(8) شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري:65/2، دار الفكر، بيروت.
(9) يُنظر أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، جمال الدين بن هشام الأنصاري: ص164، دار الشام للتراث، بيروت، ط1، 1987م.
(10) شرح ابن عقيل على الألفية: 49/2.
(11) معاني القرآن، أبو زكرياء الفرّاء: 420/2، تح عبد الفتاح إسماعيل شبلي، دار السرور.
(12) هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري زين الدين، نحويٌّ من أهل مصر، وله من الكتب: المقدِّمة الأزهريّة في شرح علم العربيّة، وموصِل الطلاّب إلى قواعِد الإعراب، (ت905 هـ)، يُنظر الأعلام: 297/2.
(13) شرح التصريح على التوضيح: 66/2.
(14) أوضح المسالِك إلى ألفيّة ابن مالك: ص169.
(15) يُنظر كتاب سيبويه: 111/1-112.
(16) شرح التصريح على التوضيح: 71/2.
(17) شرح الرّضي على الكافية: 70/6.
(18) يُنظر ارتشاف الضرب: 2287/5.
(19) يُنظر أوضح المسالك: ص181.
(20) شرح ابن عقيل على الألفيّة: 76/2.
(21) شرح التصريح على التوضيح: ص81.
(22) يُنظر همع الهوامِع: 94/5.
(23) كتاب سيبوَيْه: 12/1.
(24) كتاب سيبوَيْه: 12/1.
(25) المصدر السابق: 12/1.
(26) الجمل في النَّحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجيِّ: ص17، تح عليّ توفيق الحَمَد، دار الأمل، الأردن، ط2، 1985م.
(27) المفَصَّل في صنعة الأعراب: ص319.
(28) شرح الرِّضيِّ على الكافية: 3/5.
(29) الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي: ص17، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1983م.

(30) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والمضمون، فاضل مصطفى الساقي: ص229، مكتبة الخانجي، القاهِرة، 1977م.
(31) الجمل في النحو: ص7.
(32) شرح المفصّل، موفّق الدين بن يعيش النحويِّ: 224/7، تح أحمد السيِّد وإسماعيل عبد الجوَّاد، المكتبة التوفيقيَّة، القاهِرة.
(33) أقسام الكلام العربي: ص231.
(34) يُنظر اللّغة العربيَّة معناها ومبناها: ص243.
(35) أقسام الكلام العربي: ص232.
(36) يُنظر اللّغة العربيّة معناها ومبناها: ص240، والزمن واللَّغة، مالك يوسف المطلبي: ص83، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، 1986م، وأقسام الكلام العربيّ: ص235.
(37) أقسام الكلام العربيِّ: ص237.
(38) يُنظر اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها: ص242.
(39) يُنظر الفعل زمانه وأبنيته: ص24.
(40) الإسراء، من الآية: (8).
(41) آل عمران، من الآية: (185).
(42) النصر: (1).
(43) يُنظر همع الهوامع: 24/1.
(44) الكوثر: (1).
(45) الزمر، من الآية: (68).
(46) الزمر، من الآية: (73).
(47) البقرة، من الآية: (149).
(48) النساء، من الآية: (56).
(49) ارتشاف الضرب:2032/4.
(50) الحجرات، من الآية: (14).
(51) يُنظر شرح ابن عقيل على الألفيّة: 260/2.
(52) النحل، من الآية: (61).
(53) الأنفال، من الآية: (30).
(54) يُنظر معاني النحو، فاضل السَّامرائي: 294/3، دار الفكر، عمّان، ط2، 2003.
(55) الحجر: (2).
14
(56)هذا صدر بيْتٍ من(السريع)، وقائله: أبو صخر الهذليّ، وهو مِن شواهد كتاب سيبويه:224/4، وهمع الهوامع: 22/1، وعجزهُ: كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ
(57) يُنظر مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري: 346/2، تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2005م.
(58) البقرة، من الآية: (91).
(59) آل عمران، من الآية: (59).

البلاغة القرآنية في الفكر الإستشراقي

د . حسين محمد امحمد العربي ــ كلية الآداب ــ جامعة سبها.

ملخص البحث :

تناول هذا البحث : مصدر القرآن ... التوراة والإنجيل والقرآن من مشكاة واحدة ، وذلك رداً على مزاعم المستشرقين بأن القرآن معتمد على التلفيق بين نصوص هذين الكتابين ، كما زعم الكفار من قبل . فتم توضيح أن القرآن الكريم فيه تصحيح للأخطاء والتحريف الواردة في الكتب السماوية . وبعد ذلك تمّ عرض عدد من القضايا البلاغية في القرآن الكريم، تلك القضايا التي تناولها المستشرقون واتخذوها سبيلاً للطعن على القرآن في أساليبه اللغوية ، فتمّ الحديث عن خطاب دلالات الآيات القرآنية بين العموم والخصوص . ثم وضحت بعضا من خصائص نص الخطاب القرآني . وكان حتماً التعرض لواحدة من أكبر مطاعن المستشرقين وهي قضية القراءات القرآنية . فسقت عدداً من القضايا البلاغية الجزئية المتعلقة باللفظ القرآني ، حيث تمادى المستشرقون في غيهم وجهلهم باللغة العربية فرموا الأسلوب القرآني بعدد من الافتراءات ، فكان الرد عليهم وتبيان جهلهم ، تحت عنوان : استعمالات اللفظ وإشكالية البلاغة القرآنية في فكر المستشرقين الألمان **البلاغة القرآنية في الفكر الاستشراقي**

المقدمة :

أنتـــــج المستشرقـــون الكثير من الدّراســـات حول القرآن الكريم وعلومه وبلاغته، وكانت هذه البحوث بالطبع متباينة في توجهاتها ونتائجها، من حيث الهجوم والنقد ، ومن حيث الدفاع عن القرآن وبلاغته وإثبات إعجازه، وكانت المدرسة الاستشرافية الألمانية هي صاحبه النصيب الأوفر من حيث الدراسات حول بلاغة القرآن، وغلبة الروح العلمية على دراساتهم إلا أن عدم تمكن هؤلاء من حرفية اللغة العربية وأساليبها البلاغية جعلهم ينتقدون القرآن كنص بشري وليس مصدره الوحي، إذ هم لا يؤمنون بالوحي! لذا كان بحثنا هذا يتمحور حول هذه الدراسات الألمانية المترجمة إلى العربية ، وتتبع المنهج الوصفي والتحليلي لآرائهم وطروحاتهم ، لعرضها ثم الحكم والتعليق عليها ، والاستفادة بهذا الكم الكبير من تلك الدراسات التي قامت على الكثير من الترجمات الألمانية للنص القرآني.

إشكالية البحث:

ادعاء المستشرقين معظمهم بأن هذا القرآن الكريم ليس كتاباً سماوياً ، إنما هو من عند النبي محمد ، وأنه قام بتأليفه بعد اقتباس الكثير من فقرات الكتاب المقدس : التوراة والإنجيل ، وأنه ليس فيه بلاغة العرب ، حيث فيه من التكرار والأساليب ما لا يستطيع القارئ فهمه والاستمتاع به . والرد على هذه الادعاءات من خلال تبيان بلاغة القرآن واساليبه البلاغية المعجزة ، وتناولت دلك في عدة مباحث :

تساؤلات البحث وفرضياته :

هل القرآن كلام الله ؟ وهل هو من تأليف النبي محمد ؟ وهل يحتوي من الأساليب البلاغية على ما هو إعجاز وتحد لكل أهل الفصاحة والبلاغة ؟ وهل يمكننا الرد بسهولة على كل مزاعم المستشرقين ، من خلال بلاغة القرآن الكريم وما ورد فيه من أساليب بلاغية معجزة ؟

منهج البحث:

المناهج المتبعة في هذا البحث هي المنهج الوصفي والتحليلي ؛ حيث يتم تتبع أقوال المستشرقين ورصدها ، ثم استخدام المنهج النقدي والتحليلي في تفنيد هذه الأقوال والرد عليها .

المبحث الأول ـ مصدر القـــــرآن (التوراة والإنجيل والقـــرآن من مشكاة واحدة) :

وقف جميع المستشرقين ـ ماعدا من يعترف بنبوة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ من مصدر القرآن موقفًا واحدًا، وإن اختلفت الألفاظ والعبارات، يكاد يكون متطابقًا ومجمعًا على أنَّ هذا القرآن من عند محمد، وأنه قام بتأليفه، غير أنَّ منهم من نحى فكرة أن القرآن مُستقى من التوراة والانجيل، إضافةً إلى التقاءه مع الشعر العربي في بعض آياته، ومنهم من يقول أنَّهُ استفاد من العرب والوثنيين وما عندهم، وقام فكره الوقَّاد بصياغته على هذا النحو الذي هو موجود عليه اليوم، وقد استند الذين ادَّعَوْ أن مُحمَّدًا قد استقى القرآن من التوراة والإنجيل وكتبهم، وأنَّه زَوَّرَه ولَفَّقهُ على آيات من القرآن فسروها حسب هواهم، وأخذوا أقوال كفار مكة دليلًا دامغًا لصحة ادعائهم :

[وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلاَّ إِفْكٌ افْتَرَاهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ فَقَدْ جَاءُوا ظُلْماً وَزُوراً وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً قُلْ أَنزَلَهُ الَّذِي